

خزائن "الأرز" الخليجي تغلق أبوابها في وجه السيسي الفاشل



السبت 18 يوليو 2015 م

متابعة - أحمد سعيد :

كشفت وزارة المالية الانقلابية، تراجع نسبة المونح الخارجية التي تتلقاها مصر، بنسبة 84.4%， خلال 11 شهرا، في الفترة ما بين يوليو 2014، مايو 2015.

وقالت الوزارة إن المونح تراجعت بشكل ملحوظ، لتسجل نحو ثمانية مليارات جنيه خلال هذه الفترة، مقابل نحو 51.5 مليار جنيه، في الفترة نفسها من العام المالي 2013/2014.

وأشار البيان إلى أن الفترة من يوليو 2013 وحتى مايو 2014، شهدت ورود منح استثنائية، من بينها منح دولتي الإمارات والسودان، بمبلغ 3 مليارات دولار (نحو 61 مليار جنيه).

وتبلغ قيمة المونح في مشروع الموازنة العامة للعام المالي 2015/2016 نحو 2.2 مليار جنيه، مقابل نحو 25.7 مليار جنيه في العام المالي 2014/2015، بنسبة انخفاض قدرها نحو 92%.

وبحسب مسؤول انقلابي، فإن مصر لن تحصل سوى على 300 مليون دولار، العام الحالي من بعض المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وبعض الجهات المانحة لتمويل مشروعات تنموية، موضحاً أن الحكومة لم تنجح منذ المؤتمر الاقتصادي الذي عقد بشرم الشيخ، منتصف مارس الماضي، في الحصول على لا 6 مليارات دولار التي وعدت بها السعودية والكويت والإمارات في شكل استثمارات (ضمن 12 مليار دولار وعدت بها الدول الثلاث)، بسبب عدم الاتفاق على المشروعات الاستثمارية التي تساهم فيها دول الخليج، وتتأثر الحكومة في إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار، حسب قوله.

وتتابع، أن إجمالي المونح وصل إلى 2.2 مليار جنيه فقط، مقابل 25.7 مليار جنيه في العام المالي الماضي، ونحو 95.9 مليار عام 2013/2014، ما يدفع الحكومة الانقلابية للبحث عن مصادر لتمويل العجز الكبير في الموازنة العامة للدولة.

وتوقع خبراء أن نظام السيسي سوف يلجم لرفع الدعم عن الوقود وغيره من الخدمات الأساسية التي يعتمد عليها الشعب المصري لمواجهة ذلك الانخفاض.